



مجلس النواب

Council of Representatives

Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

إدارة الشعبة البرلمانية Directorate of the Parliamentary Group



ملخص الاجتماع الافتراضي الأول للجمعية البرلمانية الآسيوية  
حول انتشار فايروس كوفيد – 19

9 يوليو 2020م

الساعة 10:00 صباحاً بتوقيت البحرين



(+973) 17748448



54040

Kingdom of Bahrain

مملكة البحرين ٥٤.٤٠



(+973) 17748448



## مقدمة:

برعاية الجمعية الوطنية الكبرى – البرلمان الرئيس للجمعية البرلمانية الآسيوية وبالتعاون مع سكرتارية الجمعية، وبمشاركة عدد من ممثلي برلمانات القارة الآسيوية، عقدت الجمعية البرلمانية الآسيوية الاجتماع الافتراضي الأول عبر برنامج "زووم" حول انتشار فيروس كوفيد-19، وذلك يوم الخميس الموافق 9 يوليو 2020م. بدأ الاجتماع في تمام الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت مملكة البحرين، وتمت مناقشة أثر الجائحة المستجدة كوفيد 19 على دول القارة الآسيوية. فيما يلي ملخص لأهم ما جاء في الاجتماع:

## أدار الاجتماع:

• السيدة/ أوسمان أردوغان

رئيسة المجموعة البرلمانية التركية المعنية بشؤون الجمعية البرلمانية الآسيوية

## المشاركون من الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين:

1. سعادة النائب/ أحمد صباح السلوم – رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب – نائب رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية.
2. سعادة العضو/ د. محمد علي الخزاعي – عضو مجلس الشورى.

## وحضر الاجتماع من الأمانة العامة كل من:

- غازي عبد المحسن - مدير إدارة الشعبة البرلمانية.
- أميرة حسين القطاف - رئيس قسم تنمية العلاقات البرلمانية - إدارة الشعبة البرلمانية.
- جميلة سعيد النشابية - رئيس قسم الاعلام الإلكتروني بمجلس النواب.
- هيفاء جمعة عدوان - رئيس قسم الاعلام بمجلس النواب.
- حسين سلمان مكي – أخصائي تنمية العلاقات البرلمانية – إدارة الشعبة البرلمانية.
- عبدالله أحمد حمادة – أخصائي اعلام الكتروني بمجلس النواب.
- محمد راشد بن دينة - أخصائي تنمية العلاقات البرلمانية - ادارة الشعبة البرلمانية.

في بداية الاجتماع رحبت السيدة أوسمان أردوغان رئيس المجموعة البرلمانية التركية المعنية بشؤون الجمعية البرلمانية الآسيوية بجميع المشاركين، ثم أكدت أن الجائحة أثرت بشكل كبير على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. كما أضافت بأن الجائحة تسببت بضرر لكثير من القطاعات الحيوية التي تقوم عليها الدول، خاصةً القطاع الصحي وقطاع التعليم وقطاع الاقتصاد، داعيةً دول القارة الآسيوية إلى التعاون المثمر فيما بينهم والتضامن أمام هذه الجائحة للخروج منها بأقل الخسائر الممكنة، ثم دعت البرلمانين المشاركين إلى البدء في لقاء كلماتهم حول الإجراءات الوقائية التي اتخذتها بلدانهم للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كوفيد 19. وقد شارك ممثل واحد من كل برلمان عضو في الجمعية (بمجموع 17 برلمان عضو مشارك) لإلقاء كلمة لا تتجاوز 7 دقائق بحسب الترتيب الأبجدي التالي (وفقاً للأبجدية الإنجليزية لأسماء الدول):

1. جمهورية أذربيجان.
2. مملكة البحرين (لقى الكلمة كل من سعادة النائب أحمد السلوم وسعادة العضو د. محمد الخزاعي لمدة 3 دقائق ونص لكل منهما).
3. بنغلادش.
4. كمبوديا.
5. قبرص.
6. الفلبين.
7. جمهورية تركيا.
8. جمهورية الصين الشعبية.
9. جمهورية أندونيسيا.
10. المملكة الأردنية الهاشمية.
11. دولة الكويت.
12. جمهورية لاوس الشعبية.
13. جمهورية باكستان الإسلامية.
14. دولة قطر.
15. روسيا الاتحادية.
16. تايلند.
17. دولة الامارات العربية المتحدة.

تعرف المشاركون خلال الاجتماع على التجارب الوطنية المختلفة لمواجهة جائحة كوفيد 19، وقدم عدد منهم إحصائيات ملفتة ودروس مستفادة خلال مرحلة مكافحتهم لانتشار الوباء. قدّر جميع المشاركين تضحيات أبطال الصف الأول من العاملين في المجال الصحي. كما أكدوا على أن الوصول إلى اللقاح المضاد لانتشار هذا الوباء بات ضرورة حتمية لا تحتمل التأخير، نظراً لما تركه الوباء من آثار جسيمة على القطاعات الحيوية في العالم أجمع. فيما يلي عدداً من البنود الأخرى التي وردت خلال الاجتماع:

- تم مناقشة الإجراءات التي شرعتها برلمانات دول القارة الآسيوية، وطبقتها الحكومات بشكل فردي أو جماعي لمواجهة جائحة كوفيد 19.
- بالرغم من أن الجائحة لم تكن متوقعة، إلا أن معظم الدول اتخذت كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة لحماية مواطنيها وقطاعاتها الصحية والاقتصادية.
- أكد مشاركو البرلمانات الأعضاء على ضرورة التزام المواطنين بمواصلة الإجراءات الوقائية اللازمة.
- تم مناقشة اغلاق المطارات والحدود بين دول القارة الآسيوية والحد من حرية التنقل.
- تفاوتت شدة ونوع الإجراءات الاحترازية من دولة إلى أخرى.
- تم اغلاق أماكن العبادة الدينية في معظم دول القارة الآسيوية.
- أهمية دعم القطاع الصحي تفادياً لانتهياره، والتأكيد على منع انتشار الفيروس في المناطق التي تفتقر لأنظمة صحية شاملة.
- التأكيد على الاستفادة من تجارب الدول التي سيطرت على الوباء وقللت من انتشاره.
- دفع عجلة القطاع السياحي في أسرع وقت ممكن، نظراً لأن عدداً من دول القارة تعتمد بشكل كبير على السياحة كمورد رئيسي لتنمية اقتصادها.
- استنكر ممثل برلمان الجمهورية الإسلامية الإيرانية العقوبات الأمريكية على إيران، وأكد ممثل البرلمان على أن العقوبات أثرت سلباً على اقتصاد بلادهم، وبالتالي صعوبة مكافحتهم لانتشار الوباء.

ومن جهة أخرى، كان للشعبة البرلمانية لمملكة البحرين كلمة رئيسية خلال الاجتماع الافتراضي الأول للجمعية، تم تقديمها من قبل كل من سعادة النائب أحمد صباح السلوم حول الجانب الاقتصادي، وسعادة العضو الدكتور محمد علي الخزاعي حول الجانب الصحي لمواجهة انتشار الوباء، وذلك لمدة 3 دقائق ونصف لكل منهما وفقاً لنظام الاجتماع (7 دقائق لمتحدث واحد فقط من كل دولة مشاركة). فيما يلي تفاصيل الكلمتين:

### كلمة سعادة النائب أحمد صباح السلوم:

لقد فاجأت جائحة كوفيد 19 العالم أجمع، وألقت بظلال من الخوف والقلق والارتباك لا على أنماط معيشة البشر فحسب، وإنما على سياسات الدول وبرامجها التنموية، فأضحى الجميع بين عشية وضحاها في سباق مع الزمن للتصدي للجائحة ذاتها بمعالجة المرضى والحيلولة دون انتشار الوباء، والعمل في الوقت ذاته على تطويق آثارها وتداعياتها على القطاعات الاقتصادية الحيوية، خاصة بعدما أصيبت بعض هذه القطاعات بشلل تام هدد أرزاق مئات الملايين من البشر، ورفع معدلات البطالة في أغلب الدول إلى معدلات غير مسبوقة.

ولقد تابعت حكومة المملكة، بفضل التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وقرارات الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله، والجهود الوطنية لفريق البحرين الوطني بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله، تابعت الحكومة كافة المؤشرات الحيوية الاقتصادية منذ يناير وحتى أبريل 2020م فترة انتشار الفيروس عالمياً، وراجعت ما تم اتخاذه من إجراءات في كافة دول العالم، لهذا حرصت عند إطلاق حزمة المساندة المالية والاقتصادية على التركيز على القطاعات الأكثر تضرراً لمساندتها للتصدي لتداعيات انتشار كوفيد-19، بحزمة بلغت قيمتها 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) ما يوازي 32.2% من الناتج المحلي لاقتصاد المملكة، وهي نسبة لم تصل إليها أي دولة من دول العالم، مما كان له بالغ الأثر في تنشيط الاقتصاد والحركة التجارية، مع مواصلة ضخ السيولة في الأسواق المحلية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية المتأثرة، بما أسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية، واستمرار برامج الدولة ومسيرة عملها في مختلف مجالات التنمية المستدامة.



اشتملت الحزمة المالية والاقتصادية على 8 مبادرات، ركزت أولها على الحفاظ على وظائف البحرينيين، فقام صندوق التأمين ضد التعطل بالتكفل برواتب البحرينيين في القطاع الخاص للأشهر الثلاثة (أبريل، مايو، يونيو)، وهي مبادرة استفاد منها أكثر من 90 ألف موظف بحريني و11 ألف شركة. المبادرة الثانية: دفع مبالغ فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين المستحقين، والمبادرة الثالثة: الإعفاء من دفع رسوم البلدية لثلاثة شهور، واستفاد منها أكثر من 380 ألف حساب. المبادرة الرابعة: الإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة ثلاثة أشهر، واستفاد منها أكثر من 730 مستأجر. المبادرة الخامسة: إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة، واستفاد منها أكثر من 280 منشأة ومرفق سياحي. المبادرة السادسة: مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة 100 مليون دينار بحريني، ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني لدعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستفادت منها 440 شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة. المبادرة السابعة: حزمة قرارات صادرة عن مصرف البحرين المركزي لرفع قدرة الإقراض للبنوك بما يعادل 3.7 مليار دينار بحريني، واستفاد منها أكثر من 380 بنك ومؤسسة. والمبادرة الثامنة والأخيرة: إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لدعم الشركات المتأثرة (برنامج دعم استمرارية الأعمال)، واستفاد منها أكثر من 13200 شركة و900 فرد. بالإضافة إلى مبادرات أخرى تم اتخاذها في سبيل تحقيق التطلعات المنشودة للمواطنين وأصحاب الأعمال وهي تأجيل قروض الإسكان، ووقف رسوم العمل، والإعفاء من ايجارات عدد من المباني التابعة للجهات الحكومية.

ومع استمرار تداعيات الجائحة، جاء قرار مجلس الوزراء الموقر في يونيو الماضي بتمديد دعم رواتب العاملين في القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر إضافية (يوليو، أغسطس، سبتمبر 2020م) تتكفل خلالها الدولة بدفع 50% من رواتب البحرينيين في منشآت القطاع الخاص. كما عملت الحكومة أيضاً على إسناد القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً من تداعيات الجائحة من قبل صندوق العمل (تمكين). وكان من أثر هذه الإجراءات، وعلى الأخص في مجال دعم منشآت القطاع الخاص، ضمان استقرار القوى العاملة في وظائفها، وعدم المساس بالحقوق الأساسية للعمال، فضلاً عن توليد وظائف جديدة للمواطنين في مختلف القطاعات الانتاجية، الأمر الذي ساهم في تخفيف تداعيات وأثار هذه الجائحة وفي دعم استقرار سوق العمل، خاصة وأن المملكة لم تحتج إلى فرض إغلاق كامل أو حظر تجوال، كما حدث في عدد من الدول، وذلك لوجود الاستعداد الكافي والمعلومات الوافية للحالات وإجراءات التتبع الإحصائي وإجراء الفحوصات المختبرية، فظلت الأعمال والأسواق مفتوحة بشكل جزئي مما حافظ على سير الحياة بشكل طبيعي.

لقد شكل التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أساساً راسخاً في الجهود الوطنية لمواجهة تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على مختلف أوجه الحياة، حيث أظهرت السلطة التشريعية دعمها وإسنادها لجهود الحكومة في هذه المرحلة، إذ قامت في إطار واجباتها ومسئولياتها الدستورية، بإقرار التعديلات التشريعية المطلوبة، كما كانت شريكاً أساسياً داعماً ومسانداً لقرارات الحكومة التي عملت على تقديم الدعم اللازم للتخفيف من حدة الجائحة، ومساندة القطاعات الاقتصادية المختلفة لمواصلة أعمالها ومسيرتها في خدمة مسيرة التنمية. وكان من دلائل التعاون الفاعل والمثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تلبية العديد من المقترحات برغبة ومشاريع القوانين، والاستجابة لعدد من التوصيات والمرئيات التي تقدم بها أعضاء مجلسي الشورى والنواب لدعم الوطن والمواطنين.

### كلمة سعادة العضو د. محمد علي الخزاعي:

منذ بروز جائحة كوفيد-19، تبنت مملكة البحرين نهجاً حكومياً متكاملًا في الاستجابة لها كان له بالغ الأثر في الحد من وتيرة انتشار المرض، وذلك بفضل التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة الجائحة بما يحافظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، وقرارات الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله، والجهود الوطنية لفريق البحرين الوطني بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله. حيث وجه عاهل البلاد المفدى بأن تتكفل وزارة الصحة بتقديم الرعاية الطبية والخدمات الصحية للفحص والحجر والعلاج لجميع المواطنين والمقيمين، كما تم إطلاق حملة لمكافحة الفيروس بعدة لغات بهدف رفع الوعي بتعليمات الفريق الوطني بين مختلف شرائح المجتمع، مواطنين ومقيمين على حد سواء.

ضم فريق البحرين الوطني لمواجهة جائحة كوفيد-19 ممثلين من جميع الجهات الحكومية، ليتولى إدارة كافة الإجراءات الاحترازية والسياسات، واتخاذ تدابير التخفيف والاحتواء وتعبئة الجمهور، مع تنفيذ أعلى معايير التتبع والمخالطة للحالات المكتشفة، كما حرصت حكومة البحرين على توفير التمويل اللازم لزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات ومواقع الحجر والعزل والفحص المخبري، ووضع خطة لتأمين المخزونات

اللازمة لعمل الفحوصات المخبرية، ومعدات العناية المركزة، ومعدات الحماية. ولقد أثبتت البروتوكولات العلاجية المعتمدة في المملكة فاعليتها في تعافي عدد كبير من حالات الإصابة، إذ نجحت المملكة في تحقيق معدل تعافٍ عالٍ تجاوز 85%، حيث لا يوجد تحت العلاج الآن سوى 5000 حالة، من إجمالي 29000 حالة إصابة، وكانت البحرين الأولى عربياً في الانضمام إلى "اختبار التضامن" لتجربة أول لقاح، كما بدأت التجارب السريرية للعلاج ببلازما المتعافين.

واليوم تتجاوز مملكة البحرين حاجز الـ 600 ألف فحص للكشف عن الفيروس، مما يجعل ترتيبها ضمن الدول الثلاث الأولى عالمياً من حيث معدل الفحوصات إلى إجمالي عدد السكان، بمعدل يتجاوز الثلث. وتلك مؤشرات تثبت كفاءة النظام الصحي في المملكة وبنيتها التحتية القوية والتميزة، وتمثل عائداً كبيراً للاستثمار في البشر الذي توليه المملكة أهمية خاصة في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المفدى. وقد أشاد خبراء منظمة الصحة العالمية بإجراءات وتدابير المملكة في التصدي للجائحة، وكذلك بمستوى كفاءة طواقمها الصحية التي عملت بكل جد وإخلاص طبقاً للمعايير الدولية المعتمدة، وبمستوى الطاقة الاستيعابية، وبكفاءة مختبرات الصحة العامة وفرق الترصد الوبائي وطواقم الترصد والتقصي، مما يمثل تجربة متميزة تستحق توثيقها للاستفادة منها على المستويين الإقليمي والعالمي.

**وختاماً،** لقد وضعت المملكة صحة وحماية مصلحة المواطنين هدفاً رئيسياً وأولوية لها أثناء التعامل مع جائحة كوفيد-19 كونهم الثروة الحقيقية للوطن، وبهم ستواصل المملكة تحقيق الأهداف التنموية التي تتطلع إليها، وهو ما يمثل امتداداً للحرص الذي توليه لهم، واهتمامها بالاستثمار في رأس مالها البشري، وتنمية وتطوير كوادرها الوطنية، ومنحها كل الاهتمام والرعاية كونهم هم الأساس لكافة مسارات التنمية، مع الحرص الشديد على تطوير الكوادر والفرق الطبية وفق أحدث المعايير، وبتطبيق أحدث التقنيات المتعارف عليها عالمياً. وقد انعكس الأداء المبهر للقطاع الصحي في المملكة في مواجهة الجائحة في تحقيق نتائج رفيعة وإشادات دولية وتعامل وطني وإنساني، في ظل التوجيهات الملكية السامية بتسخير جميع الإمكانيات لمواجهة تداعيات الجائحة، وفق رؤية حكيمة، ومنهجية متميزة، وخطوات استباقية، وإجراءات شاملة راعت في المقام الأول ضمان صحة وسلامة جميع المواطنين والمقيمين، بدعم ومساندة من كافة الجهات الحكومية المعنية ومن جميع قطاعات المجتمع.



في ختام الاجتماع، أعرب الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، نيابةً عن المشاركين والأمانة العامة للجمعية، عن تقديره لمبادرة الجمعية الوطنية التركية الكبرى لاستضافة وتنظيم الاجتماع الافتراضي الأول للجمعية البرلمانية الآسيوية. كما تقدم بالشكر لجميع المشاركين على حضورهم الفعال. ثم دعا رؤساء اللجان الدائمة إلى إمكانية التواصل الوثيق مع أمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية لإعداد خطة زمنية لاستضافة الاجتماعات المقبلة.

"انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت البحرين"